العلوم الاقتصادية
العدد الرابع والثلاثون / المجلد التاسع / ت الثاني ، ٢٠١٣

اصلاح اتجاهـــات التعليـــــــم في العـــــراق للمدة (١٩٦٩/١٩٧٠-٢٠١٠/٢٠١١) (*)

الباحث قصي حسن عباس أ . د . اسعد جواد كاظم الانصاري
جامعة البصرة ـ كلية الادارة والاقتصاد – قسم الاقتصاد

المستخـلـــــــص

يمثل عقد السبعينات من القرن الماضي "العقد الذهبي" للنظام التعليمي الوطني ، فقد كان العراق يحتكم على أحد أفضل الأنظمة التعليمية في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا MENA حتى العام ١٩٩١ .

وتنبع أهمية البحث من كونه يتناول إسهام التعليم في بناء رأس المال البشري الوطني لما له من دور فاعل في الحد من الفقر وتقليل التفاوت الاجتماعي والمكاني.

وبينما تظهر قاعدة البيانات الوطنية التعليمية عدم وجود إرتباط قوي وذي شأن بين التعليم ورأس المال البشري فأن مشكلة البحث تتناول مظاهر ذات صلة بالقيود المؤسسية والتنظيمية التي تواجه المنظومة التعليمية ،وكذلك عدم موائمة النواتج التعليمية لحاجات التنمية البشرية المستدامة .

يهدف البحث إلى ضرورة تحقيق تعميم التعليم للجميع وبموازاة النوعية .

بينما تقوم فرضية البحث على التحقق من الأثر الإيجابي الذي يتركه التعليم على تكوين رأس المال البشري الوطني . هذا وقد كان البحث قد تناول في سبيل التأكد من صحة الفرضية أو عدمها أو حاجتها إلى التعديل ،استقصاء التغيرات التي طرأت على المنظومة التعليمية الوطنية للمدة (١٩٦٩/١٩٧٠-٢٠١٠/٢٠١١) من الناحية الكمية والنوعية،والإخفاقات التي تعرضت لها،من خلال محورين،يتناول الأول دراسة تجربتين مختلفتين قد جرت لإصلاح نظام التعليم الوطني، بينما يتعرض

(*) بحث مستل من رسالة طالب الماجستير قصي حسن عباس الموسومة " التعليم وتكوين راس المال البشري في العراق للمدة ١٩٦٩/١٩٧٠ – ٢٠١٠ /٢٠١١) وهو جزء من متطلبات الحصول على شهادة الماجستير .

تاريخ قبول النشر ٢٠١٣/١٢/٣

www.oxar.com

المحور الثاني لجملة إصلاحات تربوية ربما تكون مطلوبة : سواء ما يتعلق منها بهندسة المدخلات التعليمية ، أو ما يتعلق بهندسة النواتج التعليمية ، وقد توصل البحث إلى العديد من الإستنتاجات والمقترحات التي تناولها المحور الثالث.

المقدمة

منذ صدور تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي" UNDP" لعام ١٩٩٠ حول التنمية البشرية طرأ تحول كبير في التفكير بشأن التنمية البشرية ، وقد أدى العديد من مفكري العالم الثالث دوراً بالغ الأهمية في هذا المجال ، ومنهم المفكر الهندي "أماراتيا سن" في كتابة " التنمية .. حرية" (سن،٢٠٠٤: ١١٤) ، وفي هذا الشأن فقد تم التحلل من التركيز الضيق على مبدأ نمو الدخل كمؤشر وحيد على نجاح السياسات التنموية ، وتم التشديد على أُطر مضافة أخرى لاتقل أهمية عن ذلك ، وهما : الصحة والتعليم ، وأصبح هذا الثالوث يشكل دليلاً مركباً متآزراً من هذه العناصر وهو دليل التنمية البشرية "HDI" Human Devevlopment Index.

ولقد عد التعليم أمراً مهماً لأسباب عديدة : فالمهارات المكتسبة من التعليم تنطوي بحد ذاتها على قيمة إنتاجية كبيرة ، وتفسر علاقة التعليم بالتنمية البشرية المستدامة ، كما يساعد التعليم على الحد من تشغيل الأطفال نتيجة إلزامية التعليم ، في مرحلة التعليم الأساسي ، الذي أقرته غالبية بلدان العالم ، كذلك يدعم التعليم تمكين الفئات السكانية الأكثر حرماناً ، ويؤدي دوراً مهماً في تحقيق التكافؤ والمساواة بين الجنسين .

إن دور التعليم في تكوين رأس المال البشري يمتلك على الأقل ثلاث حجج ، ربما يصعب ردها ، وهي تتمثل في : الحقوق – الحريات – المنافع التنموية(اليونسكو،٢٠٠٢: ٥) .

وهكذا يتشكل نمط جديد من نماذج النمو الاقتصادي، يجعل من الموارد البشرية المتكونة من خلال الاستثمار في مجال التعليم عاملاً حاسماً في عملية تحقيق التنمية.

أهمية البحث :

تنبع من أهمية التعليم وضرورة تمكينه من المساهمة في تكوين رأس المال البشري ،لما له من دور فاعل في تقليل الفقر وتقليص الفروقات الاجتماعية والمكانية وتحقيق إدماج الشباب والنساء في سوق العمل ، ودعم نجاح التجربة الديمقراطية .

www.yoyo.com

مشكلة البحث:

أن التوسع الكمي للمنظومة التعليمية الوطنية لم يصاحبه تراكم في تكوين رأس المال البشري .

فرضية البحث:

تتمثل فرضية البحث في التحقق من صحة الأثر الإيجابي الذي يتركه التعليم في تكوين رأس المال البشري الوطني.

هدف البحث :

التأكيد على العلاقة الإيجابية بين التعليم وتكوين رأس المال البشري ، والعمل على دعم مسيرة التنمية البشرية المستدامة .

وخدمة لهدف البحث ولاختبار فرضيته سيتم إختيار المدة (١٩٦٩/١٩٧٠-٢٠١٠/٢٠١١)، بينما ستعقد المقارنة للمدة (١٩٩٨/١٩٩٩-٢٠١٠/٢٠١١)، وعلى وفق المحاور الآتية:

المحور الاول : مسيرة اصلاح النظام التعليمي الوطني ، وهو يتناول دراسة تجربتين مختلفتين لإصلاح التعليم في العراق ، ومتابعة اتجاهات الإصلاح التربوي وفقا للمقارنات التي أجراها البنك الدولي " WB " .

المحور الثاني : تركيبة الإصلاح التعليمي المستهدف،حيث يسعى إلى إستعراض ذلك على وفق مسارين : هندسة مدخلات دالة الإنتاج التربوي وهندسة نواتجها ، كذلك بيان إتجاهات ومحددات الإنفاق على التعليم .

وأما **المحور الثالث** : فقد تضمن أهم الاستنتاجات والتوصيات .

المحور الأول: مسيرة اصلاح النظام التعليمي الوطني

إن إطار عمل " داكار – السنغال " عام ٢٠٠٠ ، هو تعهد جماعي تشترك فيه الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني الوطنية أو المؤسسات العاملة مع الوكالات التربوية الإقليمية والدولية(اليونسكو،٢٠٠٢ :١٦). وقد كان العراق من الموقعين على هذا التعهد ، الذي تبنى تنفيذ استراتيجية التعليم للجميع Education For All " EFA " عبر البلدان وقد كان " المنتدى العالمي للتربية " المذكور ، برئاسة اليونسكو ، قد حفز شعوراً بقابلية المسآءلة للحكومات إزاء التعهدات المقطوعة .

www.oxdf.com

ويشكل توافر البيانات والإحصاءات ، ضرورة قصوى للحكم على أداء أية منظومة تعليمية ، من خلال تقدير الاتجاهات التعليمية السابقة ، وآفاق المستقبل ، كما تشكل أيضاً أداة لرصد الوسائل المعتمدة لتحقيق الغايات ، كالتشريعات والسياسات والخطط التربوية ، وتخصيص الموارد ، وتنفيذ البرامج .

ويستخدم نظام التصنيف الدولي المقنن للتعليم International Standard Classification ISCED of Education " إسكد" ، لتنسيق البيانات وإدراج مزيدٍ من مقومات القابلية للمقارنة الدولية بين النتائج الكمية والنوعية للمنظومة التعليمية الوطنية مع النظم التعليمية العربية والنامية ، بوصفهما قريبتا الشبه في المستوى التنموي مع العراق(اليونسكو:٢٠٠٥: ٢٨٥). وقد يكون للبلدان تعاريفها الخاصة لمستويات التعليم التي قد لاتطابق تعريف" إسكد " ، وبالتالي فأن وجود بعض الفروق بين النسب المذكورة على المستويين الوطني والدولي يمكن أن تعزى إلى استخدام مستويات تعليمية محددة على الصعيد الوطني عوضاً عن مستويات تقنين " إسكد" ، فضلاً عن مسألة عدم توافر بيانات عن السكان مرتبة بحسب فئات العمر الخاصة بكل مرحلة دراسية(تقرير مؤشرات رصد الأهداف الإنمائية للألفية على مستوى المحافظات ، ٢٠١٢ : ٧).

وقد حرص الباحث في دراسته لواقع التعليم الوطني على محاولة تكييف البيانات والأحصاءات التعليمية الوطنية ، خلال مدة الدراسة ، لكي تأتي منسجمة بقدر ما مع نظام " إسكد " مع مراعاة الخصوصية الوطنية عند تناول مسيرة الاصلاح التعليمي الوطني ، وأن هنالك حاجة دائمة وملحة للمزيد من توافر البيانات الوطنية ، وتحسين نوعيتها وتكاملها ، ضماناً لقابليتها على تقييم الأداء ولإجراء المقارنات الدولية .

أولا- الإصلاح التعليمي قبل عام ٢٠٠٣.

تمتد جذور النظام التعليمي الوطني الحالي إلى مطلع القرن العشرين ، عندما كان العراق يشكل ولايات تابعة للأمبراطورية العثمانية ، إذ أسست مجموعة من الكتاتيب تحفّظ الصبيان ما يتيسر من القرآن الكريم ، وأمور الدين الأخرى ، وظل التعليم عفوياً دون منهج أو اتجاه . ومنذ عام ١٩١٦ أُفتتحت أول الصفوف الثانوية لغرض تخريج الموظفين والكتبة لخدمة أغراض المستعمر والفئة الحاكمة فيما بعد ، وقد كرس التعليم الفروقات الطبقية والاجتماعية والثقافية ، فيما برزت العديد من محاولات الإصلاح منذ وقت مبكر ، وحتى قبل تأسيس الجمهورية (١٤ تموز ١٩٥٨) ، ومنها على

www.oxoof.com

سبيل المثال الجهود التي شارك فيها الأستاذ ساطع الحصري ، ومساهمة تقرير بعثة البنك الدولي في عام ١٩٥٢ الداعية لضرورة تطبيق قانون التعليم الإلزامي ، والذي لم ير النور ، ومنذ تأسيس الجمهورية دعت الحاجة إلى إحداث إصلاح تعليمي على غرار الإصلاحات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية (الحبيب،١٩٨١: ٢١٢) ، نظراً للدور الذي يؤديه الشباب في تغيير مقدرات البلد ووضعه على عتبة النمو والتقدم ، وكان للسياسة الرسمية دور محوري ذو حدين ، إذ لم يتخلص قطاع التعليم ، أسوةً بباقي القطاعات الأخرى ، من عقدة التسييس التي جرت النكبات على البلد ، واستهلكت رأس المال البشري المتنامي من خلال التعليم ، بعيداً عن الغرض المطلوب منه ، كما أسهمت تلك السياسات في تآكل رأس المال البشري الذي تكوّن عبر عشرات السنين سواء بإلحاقه لخدمة الفئة الحاكمة ، أم من خلال زجه في نفق الحروب .

وهنا يرى البنك الدولي في تقريره (الطريق غير المسلوك) : ((بأنه لا الصراع ولا نقص الموارد يمثلان عنق زجاجة مطلقاً أمام إحراز تقدم في تنفيذ اصلاحات التعليم))(البنك الدولي،٢٠٠٧: ١٧) .

ومن المحتمل أن يكون لهذين العاملين أثرهما الحاسم ولايزال في شد عجلة المنظومة التعليمية إلى الخلف . ومن هنا نستنتج أن ((نظام التعليم الوطني كان ضحية الحكومات التي وفرت للبنادق عتادها ، ولم توفر للمدرسة مستلزماتها ، وإذا كان ذلك قد حدث في الماضي ، فأن من غير الممكن أن يحدث اليوم ، إلا أن عوامل أخرى تؤدي دورها ، ومنها على سبيل المثال ، الفساد وسوء التخطيط ، فضلاً عن حقيقة أن بعضاً من المشكلات الأساسية لنظام التعليم في العراق تتصل بالمشكلات التي عانى منها المجتمع طوال عقود ، وتعاظم تأثيرها في السنوات الأخيرة))(حمزة،٢٠١١: ٢٦) .

وربما كانت أهم نقلة نوعية ، تمتع بها نظام التعليم الوطني عبر تأريخه الطويل ، قد جرت منذ منتصف السبعينات. وبخاصة عقب القرارات الأكثر شأناً وتأثيراً في تأريخ العراق وتأريخ التعليم. وهي تلك المتعلقة بإلزامية التعليم الأبتدائي ، ومجانية التعليم في مراحله كافة ، والحملة الشاملة لمحو الأمية ، إذ لاقى فيها النظام التعليمي امتداداً كمياً ونوعياً ، فقد أشرفت الدولة على هندسة التعليم اجتماعياً من خلال ذلك التقنين والتشريع فضلاً عن هندسة كامل النظام التعليمي بعناصره المختلفة ، ولقد عمدت الدولة إلى خلق الطلب على التعليم الرسمي كذلك ، والذي كان يواجه تحدياً صعباً ، نظراً لارتفاع تكلفة الفرصة البديلة ، وخاصة بالنسبة للعوائل الأكثر فقراً التي اتجهت إلى تشغيل أبنائها في سوق العمل ، فعملت الدولة على إدخال حوافز مختلفة لجذب الطلاب والاحتفاظ بهم

www.oxpdf.com

لأكمال دراستهم ، مثل الحد من التكاليف المدرسية أو اتباع سياسة (التعيين المركزي) ، لتلبية حاجات الخطط التنموية وسد فجوة رأس المال البشري المتمثل بنقص الكوادر والأطر الوسيطة من الفنيين والاختصاصيين . واستقبلت العمالة العربية الوافدة للغرض نفسه.

لقد كان للتشريعات التربوية والموارد المالية المخصصة للتعليم خلال تلك المدة أثر مركزي في إحداث إصلاح باهر للتعليم سواء في هندسة المدخلات وخلق نظام الحوافز ، أم في هندسة النواتج (الخريجين) وتأهيهم، إذ خضع كامل عناصر المنظومة التعليمية لسيطرة الدولة ، وشهد العراق أحد أفضل النظم التعليمية في المنطقة حتى عام ١٩٨٠ على وفق التقرير الوطني الثاني حول حالة سكان العراق(اللجنة الوطنية للسياسات السكانية،٢٠١٢: ١٤) وربما لغاية عام ١٩٨٩ طبقاً للبنك الدولي،فقد بلغت موازنة التعليم عام ١٩٨٩ (٥. ٢) مليار دولار أي ما يشكل (٦%) من GDP ، بحيث كان نصيب التلميذ الواحد سنوياً (٦٢٠) دولاراً(البنك الدولي:٢٠٠٣: ١٩) . أما العناصر التعليمية الأخرى فيكفي ما ذكر من إحصاءات وبيانات تخص سنوات التعليم التي تم التطرق إليها ، وكانت تتفق مع الضوابط العالمية .

وللأسف ((ومنذ العام ١٩٨٠ وبسبب نقص التخصص وهجرة الأخصائيين والمدرسين تراجعت نوعية التعليم في العراق بشكل مستمر ، ولاسيما خلال ربع القرن الماضي ، مدفوعة بظروف الحروب والعقوبات . ومع جمود مؤسسات نظام التعليم فأنه قد فشل حتى في الحفاظ على مستويات هيئات التدريس ونوعيتها وتدهورت بشكل ملحوظ ، فتدني الأجور وقلة الاستثمارات في مجال التدريب والاعتماد على معلمين غير مؤهلين ، وتدهور البنية التحتية المادية للمؤسسات التعليمية كلها أثرت سلباً في جودة التعليم في العراق . ففشل نظام التعليم في العراق في الاستجابة لاحتياجات الجيلين الاخيرين ، ... ، ولم يتمكن نظام التعليم من إنتاج خريجين مؤهلين للعمل ، ولم يفلح في إكساب الطلاب المهارات التي يحتاج اليها القطاعان العام والخاص بالتوافق مع مقتضيات التنمية الاقتصادية ، وابتعد كثيراً عن تعزيز القدرات الإبداعية للشباب))(اللجنة الوطنية للسياسات السكانية،٢٠١٢: ١٤٢) ، وربما منذ العام ١٩٨٧ ، بدأت بوادر التراخي في تطبيق التشريعات التعليمية المشار إليها ، فقد أرهقت الحرب الدولة ، مالياً وبشرياً ، اجتماعياً واقتصادياً ، وأعقب نفق الحرب نفقاً لا يقل إيلاماً وظلمة منه ، فالحصار والعقوبات الاقتصادية وما فرضته من عزلة دولية ، وما أعقبهما من غزو ودمار وخراب قد نال من البشر قبل الحجر . وتوقف التقارير الوطنية بشأن التعليم عن الصدور منذ عام ٢٠٠٠ .

www.oxodf.com

فقد أشار تقرير البنك الدولي المذكور إلى انخفاض نصيب التلميذ إلى (٤٧) دولاراً في المدة (١٩٩٣-٢٠٠٢) . وأن المدارس الابتدائية والثانوية من مجموع (١٣٠٠٠) مدرسة كانت تحتاج إلى عمليات بناء ضخمة ، و(٧٠٠) مدرسة احتاجت إلى بناء كامل ، وانخفض الإنفاق على التعليم إلى ادنى مستوياته عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٧ .

وتوقف نظام الحوافز وانهارت الهندسة الرسمية للتعليم ، وبدأت الدولة تعمل على تثبيط الطلب على التعليم ، وبخاصة (التعليم الجامعي) ، واعتمدت معايير أعلى للدخول والبقاء فيه ، وألغيت المنح والبعثات الدراسية ، وجرى توجيه الطلاب منخفضي الأداء نحو التدريب المهني النهائي ، في ظل توقف عملية الاقتصاد والتنمية ، وحالما يدخل الطلاب مسار التعليم المهني فأنهم يظلون إلى حد كبير في هذا المسار الذي يكسب الطلاب مهارات عملية لمهنة محددة ، مع منح قلة منهم خيار مواصلة التعليم الجامعي (خطة التنمية الوطنية، ٢٠١٠-٢٠١٤: ١٢١) .

وبالعودة إلى الظروف التي أدت إلى تنامي أعداد طلبة التعليم المهني بشكل كبير ، ومثل فارقاً عددياً مع ما سبقه من سنوات ، كان منذ العام الدراسي (١٩٨٥ / ١٩٨٦) ، وكان متزامناً مع تصاعد وتيرة الحرب العراقية-الايرانية ، ولتلبية حاجات المؤسسة العسكرية لمزيد من المنتسبين لفتح جبهات حرب جديدة ، وتلبية حاجات الصنوف الحربية لكوادر مؤهلة فنية ، ومن ناحية أخرى فأن الحرب قد فرضت توقف التوظف الحكومي في الوزارات ذات الشأن المدني في حين كانت تغذي الفروع الصناعية المرتبطة بالمجهود الحربي تحت سيطرة "هيئة التصنيع العسكري "المنحلة بخريجي التعليم المهني ، ومن ناحية ثالثة فأن سوق العمل الوطني كان يغص بل تطغى عليه العمالة العربية الوافدة . مما يعني عدم وجود فائض من العمالة المتعلمين خلال تلك السنوات. وربما كان التوجه المذكور في السياسة التعليمية الوطنية قد لا ينسجم مع التحليل المساق في تقرير البنك على الأقل في نقطتين مهمتين وهما:

١. التقليل من شأن الحروب والموارد المالية في أثرها السلبي على إحداث إصلاح تعليمي ، بما ضربه من مثال حول ما جرى في لبنان والأراضي الفلسطينية .
٢. وجود فائض تعليمي ، وتزايد بطالة المتعلمين .

إلا إن شرايين التنمية الاقتصادية كانت قد بدأت بالجفاف بعد ذلك ، ومنذ مطلع عقد التسعينات وما تلاها ، وهي المدة التي قد تتفق فيها الظروف الوطنية الرسمية والتعليمية مع محتوى تقرير البنك الدولي – الطريق غير المسلوك .

www.oxpdf.com

والتي استنتج منها التقرير بأن النظم التعليمية في المنطقة كانت تنتج المزيج الخاطئ الذي لايلائم سوق العمل وهكذا فقد أظهرت برامج الإصلاح التعليمي قدراً متواضعاً من التغيير .

ثانيا- الإصلاح التعليمي الراهن من منظور دولي.

لقد تغيّر العالم ، وتطورت نظم التعليم بدرجة كبيرة ، وورث العراق بعد عام ٢٠٠٣ نظاماً تعليمياً عفا عليه الزمن ، فقد ظل طوال المدة ما بعد ١٩٨٩ يرزح تحت نظام من الهندسة التعليمية والاجتماعية ونظام للحوافز والمسآءلة تحكم بيروقراطية الدولة قبضتها عليه ، ولا يقو على التكيف مع تلك التطورات التي شهدها العالم ، فضلاً عن توقف عجلة التنمية البشرية المستدامة ، والانقطاع عن الارهاصات العالمية لثورة الاتصالات والمعلومات الرقمية التي جعلت من العالم بأسره قرية صغيرة .

ويأتي تقرير البنك الدولي " الطريق غير المسلوك " في عام ٢٠٠٧ تتويجاً للنقاشات الاقتصادية المحتدمة ، الكلية و/أو الجزئية ، حول أثر التعليم في تكوين رأس المال البشري ، وأثر ذلك في النمو الاقتصادي ، وتعزيز العوائد الشخصية والاجتماعية على التعليم .

كما وفر تقرير البنك الدولي المذكور الإجابة عن الكثير من الأسئلة المطروحة حول ثمار التعليم وأثره (Pritchett،٢٠٠١ :٣٩١-٣٦٧) ، وخاصة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا "MENA " ، إذ يعد العراق أحد أعضائها . وقد أعد التقرير دليلاً مركباً للنواتج التعليمية في (١٤) بلداً في مجموعة بلدان MENA وضم الدليل أربعة مؤشرات متآزرة فيما بينها ، يدمج الإنجازات في مجالات إمكان الحصول ، والمساواة في الحصول ، والنوعية ، والكفاءة في تقديم التعليم للجميع في جميع المراحل الرسمية الثلاث (الابتدائي الثانوي ،الجامعي).

وهذه المؤشرات هي :

المؤشر الأول : إمكان الحصول ، يجمع المؤشر بين معدلات القيد الصافي للتعليم الابتدائي NET Enrolment Ratio " NER ": (عدد الملتحقين في التعليم الأبتدائي في فئة العمر المحددة رسميا (٦-١١) ، معبرا عنه كنسبة مئوية من السكان الذين ينتمون الى فئة العمر هذه (معدل القيد الصافي للابتدائي = NER للابتدائي ، للعمر المحدد رسميا (٦-١١) سنة / عدد السكان بعمر (٦-١١) سنة)) . وبين معدلات القيد الاجمالي في مرحلتي التعليم الثانوي والجامعي Gross Enrolment Ratio "GER": نسب القيد الإجمالية في اية مرحلة تعليمية GER هو إجمالي

www.oxoof.com

القيد في المرحلة التعليمية ، بغض النظر عن السن ، ويعبر عنه كنسبة مئوية من السكان الذين ينتمون الى الفئة العمرية المحددة رسميا للالتحاق بهذا المستوى من التعليم.(معدل القيد الإجمالي العام لأية مرحلة تعليمية = GER لتلك المرحلة التعليمية ، بأي عمر / عدد السكان بالعمر المحدد رسميا)) .

وكان التباين بين البلدان المعنية بالدراسة مدفوعاً بصورة رئيسة بالفروق في معدلات التعليم الجامعي .

المؤشر الثاني : تحقيق المساواة ، يجمع المؤشر بين معدلات التكافؤ بين الجنسين Gender Parity Index " GPI" :(ويمثل القيم التي تمثل نسبة الاناث إلى الذكور ،أو الذكور إلى الاناث في بعض الحالات ، قياسا إلى مؤشر معين . وعندما يكون مؤشر التكافؤ بين الجنسين يساوي واحد ، فهذا يعني أن هناك تكافؤا بين الجنسين ، أما إذا كانت قيمته أعلى او أدنى من واحد ، فهذا يدل على وجود تفاوت لصالح أحد الجنسين)، والخاصة بمعدلات "GER" في المراحل الرسمية الثلاث،(الأبتدائي والثانوي والجامعي) وبين سنوات التعليم School life Expectancy "SLE" : (متوسط سنوات الدراسة : عدد السنوات التي أتمتها الفئة العمرية ٢٥ سنة فأكثر استناداً إلى التحصيل العلمي محسوباً بسنوات الدراسة لكل مرحلة . ويمثل متوسط سنوات الدراسة المتوقع SLE :عدد السنوات التي يتوقع أن يتمها طفل في سن الدخول إلى المدرسة ، مع بقاء أنماط معدلات الالتحاق بدون تغير). كما كان التباين بين بلدان الدراسة مدفوعاً بقدر كبير بالتفاوت في التحصيل التعليمي بين الجنسين .

المؤشر الثالث : الكفاءة ، وتقاس باستخدام معدلات اتمام مرحلة التعليم الأبتدائي Survival Rate to Grade 5 " SRG5 " : (معدل البقاء في التعليم حتى الصف الخامس الأبتدائي SRG5 : النسبة المئوية لفوج التلاميذ الملتحقين بالصف الأول من مرحلة تعليمية في عام دراسي معين ، والذين يتوقع أن يبلغوا صفاً محدداً ، بصرف النظر عن رسوبهم).

المؤشر الرابع : نوعية التعليم ، ويجمع المؤشر بين منظورين : محو امية الكبار Adult LITERACY Rate " ALR" :(ويمثل عدد الاشخاص الذين يعرفون القراءة والكتابة والذين تبلغ أعمارهم (١٥ سنة فاكثر)، ويعبر عن هذا العدد كنسبة مئوية من مجموع السكان في فئة العمر المعنية). وبين الدرجات المسجلة في الاختبارات الدولية ، دراسة اتجاهات الرياضيات والعلوم الدولية لعام ٢٠٠٣ .

www.oxpdf.com

وعندما جمعت المؤشرات الأربعة جميعاً في دليل مركب واحد ، توضّح الفرق بشكل مباشر بين أفضل وأدنى البلدان في المجموعة . واحتل التعليم في العراق المرتبة (١٢) من مجموعة بلدان العينة الأربعة عشر بعد المغرب ومتقدماً فقط على اليمن وجيبوتي . وهذه المجموعة الأدنى من البلدان كما يشير التقرير فأنها لا تزال تواجه قضايا أساسية مثل انخفاض معدلات اتمام المرحلة الابتدائية ومستويات محو الأمية والانخفاض النسبي لإمكان الحصول على التعليم بعد المرحلة الإلزامية ، وهذا الاستنتاج يتفق مع الدراسة الإحصائية التي تناولها الباحث .

أما البلدان التي حققت أفضل أداء تعليمي فهي متأهبة للدخول في " جيل جديد " من اصلاحات التعليم لمعالجة الاحتفاظ بالطلاب في مراحل التعليم الأعلى ، وزيادة الكفاءة الخارجية ، وتحقيق مستويات نوعية أعلى في التعليم للجميع " EFA "(البنك الدولي،٢٠٠٧: ١٥-١٦).

ويلفت تقرير البنك الدولي الانتباه إلى أن نتائج الدراسة ، التي امتدت للمدة (١٩٧٠ – ٢٠٠٧) ، تشير إلى ضعف معامل الارتباط بين إصلاحات التعليم وبين الصراع أو نقص الموارد . بوصف العاملين الأخيرين لايشكلان " عنق زجاجة " أمام إحراز تقدم في تنفيذ الإصلاح التعليمي .

ويرى الباحث ، من خلال استعراضه لتطور عناصر المنظومة التعليمية الوطنية (كماً وكيفاً) ، واستعراض الإجراءات التشريعية والعملية التي مورست لإصلاح التعليم الوطني ، أن عقد السبعينات وبخاصة منذ منتصف العقد ، قد تفوق في متوسطات النمو لجميع مدخلات العملية التربوية ونواتجها على باقي المدد الاخرى التي تناولتها الدراسة . وأن العقد الذهبي للتعليم الوطني في الثمانينات ربما يدين بالكثير إلى نتائج العقد الذي سبقه ، من خلال الملاحظة (المعيارية) النظرية التي تتعلق بكون الاستثمار في التعليم يعد استثماراً طويل الاجل لا تظهر نتائجه إلا بعد أن يتم الفوج التعليمي مرحلة دراسية كاملة على أقل تقدير .وهو ما يعكسه الرسم البياني التالي :

www.oxdar.com

(الشكل : ١):متوسط نمو القيد الإجمالي للطلاب في التعليم الوطني لمختلف المراحل الدراسية للمدة (١٩٦٩/١٩٧٠-٢٠١٠/٢٠١١).

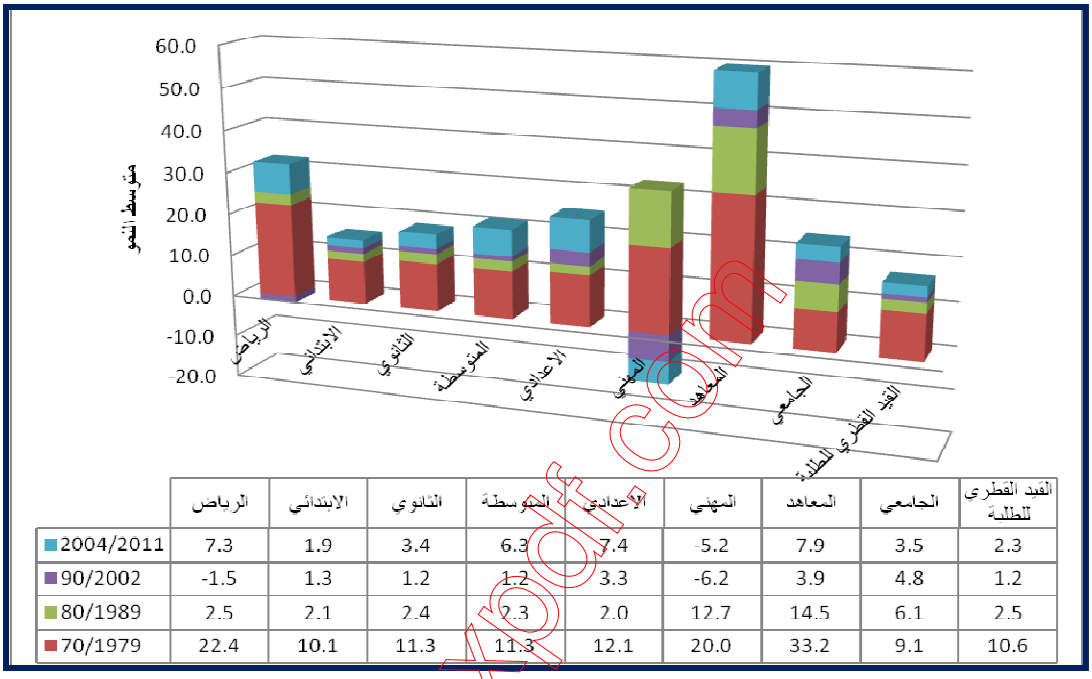

	الرياض	الابتدائي	الثانوي	المتوسطة	الإعدادي	المهني	المعاهد	الجامعي	القيد القطري للطلبة
2004/2011	7.3	1.9	3.4	6.3	7.4	5.2	7.9	3.5	2.3
90/2002	-1.5	1.3	1.2	1.2	3.3	-6.2	3.9	4.8	1.2
80/1989	2.5	2.1	2.4	2.3	2.0	12.7	14.5	6.1	2.5
70/1979	22.4	10.1	11.3	11.3	12.1	20.0	33.2	9.1	10.6

المصدر: من إعداد الباحث : بالاعتماد على تغذية برنامج أكسل بالبيانات المستقة من:

١- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ،المجموعة الاحصائية السنوية للسنوات (١٩٦٩/١٩٧٠-٢٠١٠/٢٠١١).

٢- ٢- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الانمائي ، خطة التنمية الوطنية (٢٠١٠-٢٠١٤).

يلاحظ مدى تفوق المنظومة التعليمية الوطنية خلال عقد السبعينات مقارنة مع العقود التالية في جميع المراحل التعليمية.

وربما يكون نفق الحروب ونقص الموارد والفقر قد شكلا هاجساً قوياً أمام الإصلاح اللاحق للتعليم الوطني .

ومن ناحية ثانية ، فقد تكون الموارد المالية ، سواء ما تعلق منها بمتوسط دخل الفرد أم الكلفة الفردية للتلميذ والتي تعكس حجم الإنفاق الحكومي على التعليم ، تعد شرطاً ضرورياً ، وإن لم يكن شرطاً كافياً ، لتنفيذ الإصلاحات . ويؤيد ذلك ، التقرير الذي أصدره البنك الدولي في اكتوبر ٢٠٠٣ ، حول التقديرات المشتركة لإعادة البناء والإعمار في العراق ، والذي أُشير إليه سابقاً . حول تدني عناصر المنظومة التعليمية بسبب (انخفاض الكلفة الفردية للتلميذ وتردي البنايات المدرسية) وكلا

www.Abdf.com

العاملين وثيقا الصلة بالموارد المالية .وكما هو موضح في (الشكل:٢). ومن ناحية ثالثة فأن من الإهداف السامية للتعليم ، هو تقليص الفوارق الاجتماعية والجغرافية وتحقيق العدالة ، وذلك عندما يكون لصالح الفئات الأشد فقراً وتهشيماً ، كما تقتضي بذلك أدبيات المنظمات الدولية والوطنية .

(الشكل:٢):متوسط النمو لعدد من المؤشرات المالية التعليمية الوطنية للمدة(١٩٦٩/١٩٧٠-٢٠١٠/٢٠١١).

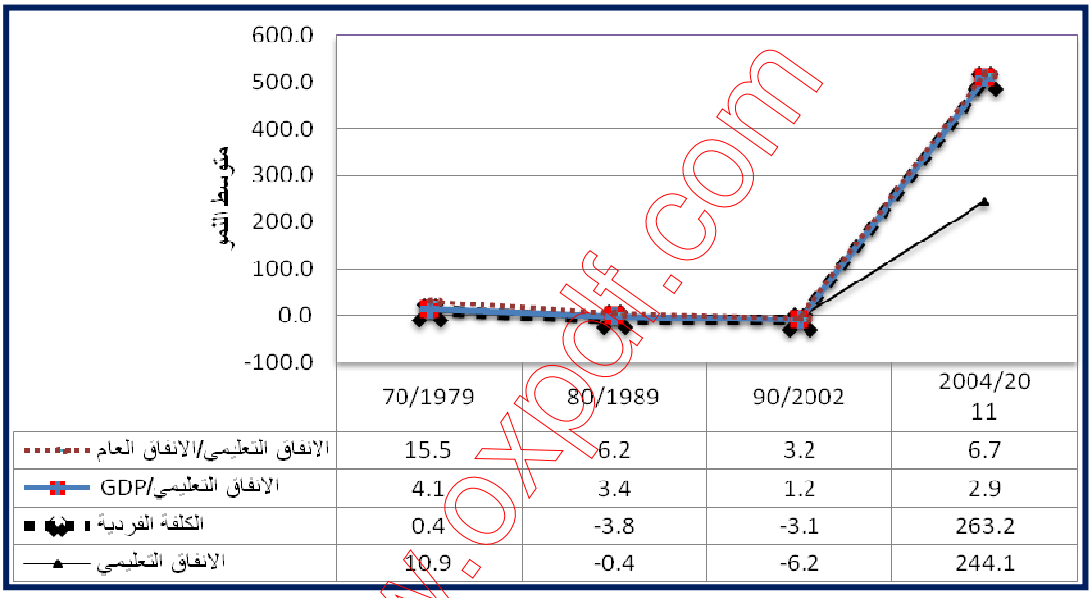

	70/1979	80/1989	90/2002	2004/2011
الانفاق التعليمي/الانفاق العام	15.5	6.2	3.2	6.7
الانفاق التعليمي/GDP	4.1	3.4	1.2	2.9
الكلفة الفردية	0.4	-3.8	-3.1	263.2
الانفاق التعليمي	10.9	-0.4	-6.2	244.1

المصدر: من إعداد الباحث : بالاعتماد على تغذية برنامج أكسل بالبيانات المستقة من:

١- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط ،المجموعة الإحصائية السنوية للسنوات (١٩٦٩/١٩٧٠-٢٠١٠/٢٠١١).
٢- جمهورية العراق ، وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي ، خطة التنمية الوطنية (٢٠١٠-٢٠١٤).
٣- جمهورية العراق ،وزارة المالية ،التقرير الاقتصادي للبنك المركزي العراقي (٢٠٠٤-٢٠١١).
٤- جمهورية العراق ، وزارة المالية ،دائرة الموازنة .قسم التنسيق الاشتراكي،الحسابات الختامية (سنوات متفرقة). ٥- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية العربية لغرب أسيا (الأسكوا)،التقرير الاقتصادي العربي الموحد،سنوات متفرقة.

يلاحظ أن نسب الإنفاق على التعليم هي الأعلى خلال عقد السبعينات ، وفيما عدا المدة مابعد عام ٢٠٠٣ والتي جرى فيها تحويل معظم التخصيصات المالية لقطاع التعليم إلى بند المصاريف التشغيلية وبالأخص رواتب المعلمين وموظفي وزارة التربية ، بينما كانت التخصيصات الاستثمارية للتعليم تخصص لبند تأهيل البنايات المدرسية المتضررة والمتقادمة حصراً .

www.oxpdf.com

المحور الثاني : تركيبة الإصلاح التعليمي المستهدف

أولا- من هندسة المدخلات إلى هندسة النواتج .

لقد كانت الأرصاد الدولية ، التي استعرضها " سكاروبولص " وآخرون (٤٢-١: ٢٠٠٨، Psacharopoulos) ، قد ربطت الكلفة التعليمية بنواتج التعليم ومخرجاته (الخريجين)، من خلال (العوائد) على الاستثمار في التعليم ، وهي القضية التي تشكل شواغل السياسة والثقافة والاقتصاد ، فقد أصبحت عملية بناء وتكوين رأس المال البشري من خلال التعليم تشكل التحدي الأول،إلى جانب تحديات الصحة وبناء القدرة التنافسية لتحقيق التنمية البشرية المستدامة .

وفي العراق فأن بناء وتأهيل رأس المال البشري يشكل التعليم أحد بواباته العاجلة نظراً لدور التعليم في تقليل الفوارق الجغرافية والاجتماعية ، وتحقيق الأمن ، والحد من البطالة ، ويؤدي التعليم دوراً مهماً في امتلاك ناصية العلم والتكنولوجيا لتيسير ديناميكية التنمية . كما يؤدي التعليم دوراً محورياً في نجاح التجربة الديمقراطية في البلد كما يؤكد ذلك التقرير الوطني لحال التنمية البشرية ٢٠٠٨ ، ذلك أن ساعة الديمقراطية لن تزف إلا عندما يصبح بإمكان الجميع الوصول إلى أنوار المعرفة(*). ولتحقيق كل ذلك لابد من الشروع في تنفيذ جملة إصلاحات تربوية : سواء ما يتعلق منها بهندسة المدخلات التعليمية ، أم ما يتعلق بهندسة النواتج التعليمية ، من خلال مزيج من السياسات المتوازنة والتي تشتمل على ما يلي :

أ- إن إصلاحات الحوكمة في مجال التعليم تشتمل على إعادة توزيع سلطات اتخاذ القرار ، وهو ما يقتضي اتخاذ ترتيبات تؤثر في أدوار الآباء والمعلمين ومنظمات المجتمع المدني والمسؤولين عن إدارة المنظومة التعليمية . ويمس مسائل تتراوح بين التمويل والأشراف المدرسي وإعداد المناهج التعليمية وحشد المعلمين وإدارة شؤونهم وفحص قدرات التدريس وأساليب التدريس وهيكل التعليم وتدفق الطلاب ثم إصدار حكم بشأن النجاح المنجز لكل متغير .

وقد تمخض المسح الذي قام به مكتب التربية الدولي التابع لليونسكو وشمل (١٨٤) بلداً عن الحوكمة والإدارة والتمويل في مجال التعليم النظامي ((إن الحكومة المركزية ، حتى عندما تكون اللامركزية البنيوية مطبقة اسمياً ، تظل تؤدي دوراً أساسياً في شتى مجالات توفير الخدمات التعليمية

www.oxpdf.com

، وأن البلدان التي سبق لها أن طبقت اللامركزية على بعض جوانب توفير الخدمات التعليمية قد تعود لاحقاً إلى مركزيتها))(اليونسكو:٢٠٠٩: ٢٥٢) .

ويؤيد ذلك تقرير البنك الدولي ، ٢٠٠٧ ،((يجب إدراك ان دور القطاع الخاص في التعليم يحتمل أن يظل محدوداً في المستقبل المنظور، ولذلك لايسع أي بلد أن يتراخى في جهوده لإصلاح المدارس العامة))(البنك الدولي،٢٠٠٧: ١٩) .

لذلك يقترح البنك الدولي أن يمتـد دور الدولة ليشمل التعليم الثانوي بالرعاية والتمويل والإدارة . وأن محدودية دور القطاع الخاص في التعليم ربما تأتي من القصور في حل مشاكل بعيدة عن الجدوى الاقتصادية ، مثل مشكلات المساواة بين الجنسين أو التفاوت الاجتماعي والمكاني ، إذ من غير المأمول أن يعول على القطاع الخاص لفتح مدارس في المناطق النائية والريفية ، أو تحقيق منافع عامة على سبيل المثال ، وغالباً فأن الجدوى التربوية قد لاتتفق مع الجدوى الاقتصادية ، من هنا يأتي الإلزام الرسمي في رعاية التعليم ، وفي مجال آخر يمكننا القول إن دالة الإنتاج التربوي تعد عملية متكاملة لا تحتمل التجزئة ، وهو ما ينوء عن تحمله القطاع الخاص .

ويمكن استعراض نوعية الهندسة المطلوبة لإحداث إصلاح نوعي في التعليم من خلال توفر بعض السمات :

- تدفق الطلاب ، واتاحية التعليم للجميع .
- قدرات التدريس، وتدريب المعلمين.
- المناهج الدراسية، مع التركيز على العلوم والتكنولوجيا واللغات.
- اساليب التدريس ، مثل التعليم المستند إلى طرح الأسئلة ، والتعليم المستند إلى الطلاب ، التعليم المتعدد الفرص كإدخال التعليم الأساسي وتدريب التلاميذ على ممارسة حرف فنية متعددة عوضاً عن هيمنة الدراسات الأدبية والتلقينية .
- توفير مستلزمات المكتبة المدرسية، والمختبرات العلمية والتقنية.
- توفير دورات المياه والكهرباء والرحلات المدرسية والسبورة الذكية.
- الاهتمام بدور الإرشاد التربوي في معالجة المشكلات النفسية للطلاب .
- قضايا أخرى مثل التقويم والامتحانات، والإشراف التربوي، والإدارات المدرسية، والنشاطات المدرسية.

www.oxoof.com

ب- لابد من التحول من التحكم الهرمي إلى تحكم قائم على توزيع المسؤوليات المقرونة بالمسآءلة والحوافز ، وأن تكون المسؤوليات تشاركية ، تشترك فيها منظمات المجتمع المدني وأصحاب المصلحة الحقيقية في التعليم (الطلاب – أولياء الأمور – أصحاب المشاريع – والمؤسسات ذات الصلة) . وأن يمنح قدرا أكبر من الاستقلالية لصالح اتخاذ القرارات التفصيلية على مستوى المدرسة أو المديرية أو القسم أو الجامعة ، ومقابل تلك المسؤوليات تمنح الحوافز ، ويجدر الحذر من الحوافز الفردية النمطية ، على أساس القدم في الوظيفة ، وأن يستعاض عن ذلك بالحوافز الجماعية أو (الفرقية) وأن يتم منحها على أساس الابتكارات والنواتج التعليمية الجماعية ،أي " الحوافز المتماشية مع النتائج " .

ت- تعد المسآءلة العامة أحد مقومات إنجاز الإصلاح التعليمي وتحقيق نواتج تعليمية جيدة . ومن غير الممكن تيسير مسآءلة عامة إلا عند تحقيق الشفافية ((مثل وضع نظام لنشر المعلومات عن المدارس)) التي يمكن من خلالها معرفة بيانات مثل (الرسوب ، الدرجات الامتحانية ، شروط القبول ، غياب المدرسين ...) وأن يقوم الأشراف التربوي ، ومنظمات المجتمع المدني ، والمسؤولون المحليون ، والآباء ، وجميع المنتفعين في النظام التعليمي بمهمات المسؤولية التشاركية والتأثير في تشكيل الأهداف والسياسات وتخصيص الموارد على المستويين الوطني والمحلي (برنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP، ٢٠٠٨: ٣٥).

ث- أن الدور المأمول للقطاع الخاص، هو العمل في حيازات تحقق له " ميزة نسبية "(تقرير المعرفة العربي،٢٠٠٩: ١١٥) ، ومن هذه الأدوار :

- التعليم غير الرسمي .
- التدريب المهني.
- دورات التقوية ، دورات حواسيب ، دورات لغات ، ...الخ .
- التعليم بعد الثانوي ، تحت إشراف رسمي سليم ، وأن تمنح شهادات الاعتماد بعد إجراء اختبارات رسمية .

ج- ضرورة تنسيق تراكم رأس المال البشري مع الطلب على الأيدي العاملة، وضرورة الاهتمام بمواءمة النواتج التعليمية مع حاجات التنمية الاقتصادية، لتعظيم العوائد الاقتصادية من التعليم، ومواجهة بطالة المتعلمين.

www.oxpot.com

ح- نتيجة الافتقار إلى " الكتلة الحرجة" اللازمة لإصلاح النظام التعليمي والمتمثلة في قادة الفكر التربوي ، والمخططين التربويين ، والمعلمين وأرباب الإدارة المدرسية ، والمسؤولين عن مختلف الخدمات التربوية ، يقترح تقرير المعرفة العربية ٢٠٠٩ ، اعتماد ميثاق وطني للتربية والتعليم(تقرير المعرفة العربي،٢٠٠٩: ١١٦-١٢٠) .

ثانيا- اتجاهات ومحددات الإنفاق على التعليم .

يعد الاستثمار في التعليم أحد الفرص الاستثمارية طويلة الأجل المتاحة أمام الحكومات أو الأفراد ، سواء لجني منافع اجتماعية ، وتحقيق عدالة التوزيع ، وتكوين رأس المال البشري، أم بغية الحصول على عائد شخصي ، ومن هنا تأتي أهمية أخذ تكاليف الفرصة البديلة بعين الاعتبار(الكواز،٢٠٠٢: ٢٨) .

ويشير التقرير الوطني للتنمية البشرية ٢٠٠٨ ، إلى الأولوية العاجلة التي يجب إيلاؤها للتعليم بصفته دعامة اساسية في بناء استراتيجية التنمية البشرية في القطر ، لما له من أثر في تجفيف منابع الأمية ، وأثره في تخفيض دليل التنمية البشرية "HDI " ، بعد إزالة أثر الدخل ((فأن إنجازات التنمية البشرية في بعض الدول العربية منذ ١٩٧٥ ، على الرغم من أنها مذهلة على وفق المعايير العالمية ، تأثرت سلباً بمكوّن التعليم في دليل التنمية البشرية ")) "HDI "(برنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP،٢٠٠٨: ٣٤) ، ودوره في تكوين الثقافة الوطنية ، وممارسة الأفراد لحقوقهم وحرياتهم المدنية والسياسية وتمكينهم من استغلال فرص التنمية ، ودور التعليم في تكوين الطبقة الحاملة للمعرفة والخبرة ، والمعمول عليها في زيادة التحول ، وأن غيابها يعد من أهم عوائق الديمقراطية (التقرير الوطني لحال التنمية البشرية، ٢٠٠٨ : ١٢٩) . وعند محاولة تعظيم اقتصادات التعليم ، فلابـد من إجراء دراسة علمية لتحديـد التكاليف المطلوبة لإنجاز الأهداف التعليمية ككل ، وبعد ذلك لابد من التفكير في مصادر التمويل .

ويعد الفاق على التعليم ، أحد مجالات التدخل في السياسة العامة لأغراض بناء رأس المال البشري جنباً إلى جنب مع الإنفاق على الصحة(برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP :٢٠١٣: ٢١٣) .

وفي هذا المجال تبرز مشكلة التنافس الشديد بين قطاع التعليم وغيره من القطاعات الاقتصادية والخدمية ، وخاصة قطاع الدفاع ، وبسبب طبيعة الاقتصاد الريعي في العراق الذي يتأثر مباشرة

www.oxoof.com

بالأزمات الاقتصادية والسياسية الدولية ، من خلال التذبذبات الشديدة لأسعار النفط ، والعجز في الموازنة العامة .

وهنا تجدر الإشارة إلى وجوب التعامل مع التعليم ، تخطيطاً وتنفيذاً ، وتقويماً بما في ذلك التكلفة والتمويل ، على أنه قضية أمن قومي ، لايقل عن القطاعات الأخرى شأناً . وهذا تعضيد "لإعلان أوسلو ٢٠٠٨ (المركز العربي للبحوث الاقتصادية والتربوية لدول الخليج، ٢٠١٢: ١١٥) بضرورة التزام الحكومات المختلفة بالنسب المقررة للإنفاق على التعليم بما يتراوح (٤-٦) % من GDP . وهو مايراه الإعلان مقابلاً للمدى (١٥-٢٠) % من الانفاق العام . وأن لا يتجاوز الإنفاق الجاري منه (٨٠%) ، تصرف كرواتب معلمين وموظفين ، ومصاريف تشغيلية أخرى .

وقد أشار تقرير البنك الدولي ١٩٩٨ ، إلى مشكلات عديدة تتعلق بإساءة التعامل مع الشؤون المالية للتعليم وتبرز في هذا الخصوص عدة اتجاهات تتبع لتحديد الإنفاق التعليمي ومنها :

أ- ضرورة تغطية الإنفاق التعليمي للمرحلة الابتدائية وأن يحرص على شموله لتغطية التعليم الثانوي . نظراً للعائد الاجتماعي المتوخى من هاتين المرحلتين التي تفوق العوائد الشخصية فيهما. وذلك لأن تكلفة الفرصة البديلة تكون أكبر دائماً من العائد التعليمي للمراحل الدراسية كافة، (عدا التعليم الجامعي ، وهي ميزة سجلتها الأرصاد الدولية للبلدان النامية ، ومنها العراق)(المركز العربي للبحوث الاقتصادية والتربوية لدول الخليج، ٢٠١٢: ١٨) .

ب- عدالة توزيع النفقات التعليمية بين مراحل الدراسة المختلفة ، وبين أنواع التعليم لكل مرحلة ، لتحقيق الأهداف المتوخاة من كل مرحلة تعليمية .

ويجب أن لا يجري هذا الإنفاق لمحاباة التعليم الجامعي على حساب المراحل التعليمية الأخرى ، بما يحرف مسار التعليم عن مبتغاه الاجتماعي لتحقيق العدالة الاجتماعية وإرساء قواعد الأمن الوطني ، وذلك لأن الفئات الواسعة والأكثر هشاشة اقتصادياً واجتماعياً هي الفئات التي يراد استفادتها من الدعم الرسمي للتعليم وهي الفئات الأقل حظوظاً في التعليم الجامعي ، مما قد يحول الإنفاق الرسمي على التعليم إلى مدفوعات تحويلية من الفقراء لصالح الأغنياء .

ت - عدالة التوزيع الجغرافي والاجتماعي ، بين العاصمة والمحافظات ، وبين الأقضية والريف ، وبين المناطق النائية والمهمشة والعشوائيات الحضرية وبين المدن .

ث - كفاءة توزيع التخصيصات المالية التشغيلية بين رواتب الهيأة التعليمية وبقية المدخلات التعليمية . ويشير التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان ٢٠١٢ ((تشير البيانات الرسمية لوزارة المالية إلى

www.oxford.com

تحسن كبير في نسبة الإنفاق العام على التعليم من إجمالي الإنفاق الحكومي للأعوام ٢٠٠٦-٢٠١٠ إلا إنه ما يزال دون المستويات التي بلغها في النصف الثاني من الستينات والنصف الأول من سبعينات القرن الماضي ، وأن حصة التعليم من الموازنة العامة (الإنفاق الحكومي التشغيلي والاستثماري) لاتزال بعيدة عما تنفقه بلدان شمال أفريقيا والشرق الأوسط "MENA" وتبلغ (١٨%) ويشير التحليل إلى أن معظم الزيادة قد اتجهت للوفاء باحتياجات " الموازنة الجارية " التي تؤلف في معظمها أجور ورواتب موظفي هذا القطاع . فقد شكت هذه الموازنة(٦. ٩٥%) ، (٩٩%) ،(٦. ٩٨%) ،(٨٤%) و(٣. ٩٤%) من إجمالي الموازنة لوزارة التربية للسنوات (٢٠٠٤- ٢٠٠٨) على التوالي . كما كانت "النفقات الاستثمارية " المخصصة لموازنة وزارة التربية تنصب في الأساس لتأمين أبنية المدارس لمختلف مراحلها))(اللجنة الوطنية للسياسات السكانية،٢٠١٢: ١٤٢-١٤٣).

ح - ضرورة ربط التخصيصات المالية للتعليم بمسألة تطوير النواتج التعليمية وتعزيز كفاءتها ونوعيتها ، عن طريق التمييز في الإنفاق لصالح دعم مدخلات العملية التعليمية الأكثر قدرة على تحقيق العدالة الاجتماعية ودعم جهود التنمية البشرية والاقتصادية .

ج - البحث عن مصادر تمويل إضافية ، من خلال سياسات اجتماعية مبتكرة ، وبإشراف هرمي ، لكي لاتنحرف عن غاياتها مثل : مراكز بحثية ، استشارات ، مراكز إنتاجية (زراعية ، تقنية ، طبية)، ... الخ .

www.oxoof.com

المحور الثالث : الاستنتاجات والتوصيات .

أولا : الاستنتاجـــات

١- يؤدي التعليم دورا كبيرا في تكوين وتراكم رأس المال البشري ، وتعزيز القيم المدنية الوطنية ، وتنمية المهارات الحياتية ، ويسهم كذلك في إنتاج قوة عمل تتمتع بقدرة تنافسية وخاصة في استخدام العلوم والتكنولوجيا والمهارات التقنية والمهنية ، وتيسير إدماج الجنسين في أسوق العمل ، ورفع أعداد الأشخاص الذين يعملون لحسابهم الخاص ، وهو يسهم أخيرا في انجاز مهمات التنمية المستدامة .

٢ – مثلت مرحلة السبعينات من القرن الماضي "العقد الذهبي" للنظام التعليمي الوطني بما أحرزته من نتائج على مستوى مدخلات ونواتج العملية التربوية وحجم التخصيصات المالية للتعليم .

٣ – تمتع العراق بأحد أفضل الأنظمة التعليمية في منطقة الشرق الأوسط طوال المدة السابقة ولغاية عام ١٩٩١ ، من حيث معدلات الالتحاق في التعليم الأساسي، ومحو الأمية ، وتلبية التعليم العالي للمعايير الدولية ، كما بلغت موازنة قطاع التعليم نسبة (٦%) من الناتج المحلي الإجمالي .

٤ – أدى تسييس النظام التعليمي إلى تحويل الأموال العامة بعيدا عن التعليم نحو قطاع الدفاع ، كما كان لنفق الحروب والعقوبات الاقتصادية أثرها في تدهور التعليم إلى جانب عوامل عديدة أخرى أهمها :

- التركيز على التوسع الكمي على حساب التقدم النوعي في التعليم. نتيجة الضغوط في الطلب على التعليم . أدت إلى إنتاج مزيج خاطئ من النواتج التعليمية غير الموائمة مع حاجات السوق،وتدني العوائد على التعليم .
- ضعف الاستثمار وتدني التخصيصات المالية لقطاع التعليم .
- اكتظاظ الصفوف والمدارس ، وازدواجية وثلاثية الدوام في البناية الواحدة ، وافتقارها إلى الشروط المعيارية والصحية .

www.oxpdf.com

- المناهج الدراسية البالية ،والمهارات غير المحدثة ،وقصور السياسات وتدني المهارات الإدارية والتدريسية .
- اتساع الفجوة الاجتماعية مع تقدم المستوى التعليمي ، واتساع الفروقات الجغرافية لغير صالح الفئات الأشد فقرا سواء بين الريف والمدينة أم بين المركز والاطراف .
- أدت تلك العوامل السابقة مجتمعة إلى تزايد الهدر التربوي متمثلة بظواهر التسرب والرسوب ، وخلق بيئات تعليمية غير صحية للطلاب والمدرسين كالافتقار إلى المختبرات والمكتبات والكتب والورش ومستلزماتها .

ثانيا: التوصيـــات.

لقد مر العراق بتجربتين في مسيرة إصلاح النظام التعليمي وكان آخرها ما يشهده العراق اليوم . ولإغراض تحديث المنظومة التربوية ومواءمتها لابد من تحقيق إصلاح لاتجاهات التعليم في متغيرات المنظومة التعليمية كافة، وبالخصوص في الجوانب التالية:

١ – تنمية حوكمة رشيدة للتعليم ، وتعزيز القدرات المؤسساتية على اتخاذ القرارات ورسم خطة استراتيجية وطنية للتعليم ، ودعم اللامركزية المحلية ، وترسيخ تقاليد المسآءلة ونظام الحوافز ، واشراك الكتل التربوية ذات الخبرة ومنظمات المجتمع المدني وأسر التلاميذ ، وجميع الأطراف المنتفعة من التعليم ، وتكون من مهماتها :

- تخفيض معدلات الأمية ، وتأمين وصول البالغين إلى خدمات التعليم غير النظامي والتعليم المسرع ، والتدريب التقني والمهني ، لإنتاج قوة عمل أكثر قدرة تنافسية خاصة في استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتوفير فرص إدماج الشباب من الجنسين في أسواق العمل .
- اتاحة الوصول إلى التعليم الأساسي ، وتمديده ليشمل المرحلة المتوسطة .
- التأكيد على اتصال التعليم العالي مع الجامعات في الخارج .
- ردم الفجوات والتشوهات التي تنال من تحقيق العدالة الاجتماعية والجغرافية .
- تطوير المناهج، لتقديم تعليم ذي جودة عالية، وتعزيز القيم المدنية الوطنية.

www.o7pdf.com

- تطوير وتدريب التدريسيين بإشراكهم في دورات تدريبية في مختلف النواحي التعليمية والتكنولوجية داخل القطر وخارجه.
- تعزيز المكتبات والمختبرات العلمية والمهنية وتوسيع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التعليم.كالسبورة الذكية، والمكتبة الالكترونية.
- العمل بنظام الحوافز (المادية والمعنوية) الجاذبة للتعليم ، كربط الأطفال بشبكة الحماية الاجتماعية ، وتوفير الصحة والتغذية المدرسية والمعونات العينية ، والمساعدة على خفض التكاليف المدرسية كتوفير المواصلات للمدارس النائية .

٢ – تعزيز وتوسيع نظام إدارة المعلومات التربوية الوطني "EMIS" ، وتهيئة الكوادر لتحسين تغطية البيانات على المستوى المحلي ، وإنشاء نظام للرصد والتقويم ، وإعادة دمج العراق في الشبكة الدولية لتحقيق أهداف مبادرة التعليم للجميع "EFA" .

٣ – تطوير التخطيط التربوي ، وتنمية قدراته على تصميم وإدارة المشاريع التعليمية لتحقيق ربط مخرجات التعليم (الخريجون ، المهارات والتدريب ، المعرفة ، التكنولوجيا) بإحتياجات أسواق العمل وحاجات التنمية المستدامة .

٤ – إشراك القطاع الخاص في التعليم في حيازات يحقق فيها "ميزة نسبية" تحت اشراف رسمي سليم .

٥ – المحافظة على نسبة (٥-٦)% للموازنة التعليمية من الناتج المحلي الإجمالي . وحشد الأموال لتحسين البنية التحتية للمنظومة التعليمية ، وتشجيع الاستثمارات غير الحكومية في هذا المجال .

٦ – اتخاذ سياسات تعليمية مبتكرة لأجل توفير موارد للتعليم ، على وفق (الكلفة / المنفعة) ، مثل إبرام عقود بحثية مع الشركات ، تقديم خدمات استشارية ، إقامة دورات تدريبية في مختلف التخصصات ، إنشاء مراكز إنتاجية يتولى أطراف العملية التربوية العمل فيها .

www.oxpdf.com

الهوامـــــــــش

١ - (سن،٢٠٠٤:114).

٢ - (اليونسكو،2002: 5) .

٣ - (اليونسكو،2002: 16) .

٤ - (اليونسكو: 2005 :٢٨٥).

٥ - (تقرير مؤشرات رصد الاهداف الأنمائية للالفية على مستوى المحافظات ، ٢٠١٢ : ٧).

٦ - (الحبيب،١٩٨١: ٢١٢).

٧ – (البنك الدولي،٢٠٠٧: ١٧) .

٨ - (حمزة،٢٠١١: ٢٦) .

٩ - (اللجنة الوطنية للسياسات السكانية،٢٠١٢: ١٤).

١٠- (البنك الدولي:٢٠٠٣ ، ١٩).

١١- (اللجنة الوطنية للسياسات السكانية،٢٠١٢: ١٤٢).

١٢- (خطة التنمية الوطنية،٢٠١٠-٢٠١٤: ١٢٢).

١٣- .(٣٩١-٣٦٧: ٢٠٠١،Pritchett)

١٤- (البنك الدولي،٢٠٠٧: ١٥-١٦) .

١٥ – (Psacharopoulos ٢٠٠٨ :١-٤٢)

* فيكتور هيجو ، ١٨٤٠ ، روائي فرنسي قد قال : (تحين ساعة الديمقراطية عندما يصبح بأمكان الجميع الوصول إلى أنوار المعرفة) .

١٦- (اليونسكو : ٢٠٠٩ : ٢٥٢).

١٧- (البنك الدولي،٢٠٠٧: ١٩) .

١٨- (برنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP ، ٢٠٠٨ : ٣٥).

١٩- (تقرير المعرفة العربي ، ٢٠٠٩ :١١٥).

٢٠- (تقرير المعرفة العربي ، ٢٠٠٩ :١١٦-١٢٠).

٢١- (الكواز، ٢٠٠٢ :٢٨).

٢٢"(برنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP،٢٠٠٨: ٣٤) .

٢٣- (التقرير الوطني لحال التنمية البشرية، ٢٠٠٨ : ١٢٩) .

٢٤- (برنامج الامم المتحدة الانمائي UNDP : ٢٠١٣ :٢١٣) .

٢٥- (المركز العربي للبحوث الاقتصادية والتربوية لدول الخليج، ٢٠١٢: ١١٥).

٢٦- (المركز العربي للبحوث الاقتصادية والتربوية لدول الخليج، ٢٠١٢: ١٨).

٢٧- (اللجنة الوطنية للسياسات السكانية،٢٠١٢: ١٤٢-١٤٣).

www.oxpdf.com

المصـــــــــــــــادر:

أ) المصادر باللغة العربية

أولا : الكتب.

١- الحبيب،مصدق جميل(١٩٨١)."التعليم والتنمية الاقتصادية"،منشورات وزارة الثقافة والاعلام ،بغداد،العراق.

٢- حمزة ،كريم محمد(٢٠١١)،"النظام التعليمي في العراق : الواقع ومتطلبات التغيير"، منشورات بيت الحكمة ، العراق.

٣- سن ،أماراتيا(٢٠٠٤) . "التنمية حرية: مؤسسات حرة وانسان متحرر من الجهل والمرض والفقر" ، ترجمة شوقي جلال، سلسلة عالم المعرفة ، الكويت،العدد ٣٠٣ .

ثانيا: الدوريات.

١ - علي،علي عبدالقادر(٢٠٠٩)،"قياس معدلات العائد على التعليم"، المعهد العربي للتخطيط ،الكويت،عدد٧٦.

٢ - الكواز ،احمد (٢٠٠٢)،"السياسة الاقتصادية ورأس المال البشري" ،المعهد العربي للتخطيط ، الكويت.

٣ - المركز العربي للبحوث الاقتصادية والتربوية لدول الخليج(٢٠١٢)، "اقتصاديات التعليم"، الكويت.

ثالثا- الوثائق والبيانات الرسمية

١ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP(٢٠٠٩)،" تقرير المعرفة العربي :نحو تواصل معرفي منتج" ،مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم،الامارات العربية المتحدة .

٢ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP (٢٠١٣)، "تقرير التنمية البشرية ، نهضة الجنوب : تقدم بشري في عالم متنوع" ، نيويورك.

٣ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي UNDP(٢٠٠٨) ، "الملخص التنفيذي لتحديات التنمية في الدول العربية" ، نيويورك.

٤ - البنك الدولي(٢٠٠٣) ، "التقديرات المشتركة لأعادة البناء والاعمار في العراق"،واشنطن.

٥ - البنك الدولي(٢٠٠٧) ، "الطريق غير المسلوك :اصلاح التعليم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا – ملخص تنفيذي" ،واشنطن.

٦ - الجهاز المركزي للإحصاء(٢٠١٢) ، "تقرير مؤشرات رصد الاهداف الإنمائية للالفية على مستوى المحافظات" ، وزارة التخطيط ، جمهورية العراق.

٧ - الجهاز المركزي للاحصاء(٢٠١٠) ،"مؤشرات البيئة والتنمية المستدامة"، مديرية احصاءات البيئة، وزارة التخطيط، جمهورية العراق .

www.oxpdf.com

٨ - الجهاز المركزي للاحصاء(١٩٦٩/١٩٧٠-٢٠١٠/٢٠١١) ،"المجموعة الاحصائية" ، وزارة التخطيط ، جمهورية العراق ، اعداد لسنوات متفرقة .
٩- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا-الاسكوا(٢٠١٠-٢٠١١-٢٠١٢) ،"المجموعة الاحصائية" ،الامم المتحدة،نيويورك، الاعداد ٢٩ ، ٣٠ ، ٣١.
١٠ - اللجنة الوطنية للسياسات السكانية(٢٠١٢) ، "تحليل الوضع السكاني في العراق"، التقرير الوطني الثاني حول حالة السكان في اطار توصيات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والأهداف الإنمائية للألفية بدعم من صندوق الأمم المتحدة للسكان، الأمم المتحدة،نيويورك.
١١ - مكتب يونسكو العراق(٢٠١١) ، "استراتيجية اليونسكو لدعم التعليم الوطني" ، عمان ،الاردن.
١٢ - وزارة التخطيط والتعاون الانمائي(٢٠٠٨) ،"التقرير الوطني لحال التنمية البشرية"(٢٠٠٨) ، جمهورية العراق.
١٣ - وزارة التخطيط والتعاون الإنمائي(٢٠٠٩)، "خطة التنمية الوطنية" (٢٠١٠-٢٠١٤)، جمهورية العراق .
١٤ – اليونسكو(٢٠٠٢)، "التعليم للجميع : هل يسير العالم في الطريق الصحيح" ، تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع ، منشورات اليونسكو ، باريس، فرنسا.
١٥ – اليونسكو(٢٠٠٥)، "التعليم للجميع ، ضرورة ضمان الجودة"، تقرير الرصد العالمي للتعليم للجميع ،منشورات اليونسكو ، باريس ، فرنسا.
١٦ – اليونسكو(٢٠٠٨) ،"التعليم للجميع بحلول عام ٢٠١٥ ، هل سنحقق الهدف ؟"، منشورات اليونسكو، باريس ، فرنسا.
١٧ – اليونسكو(٢٠٠٩)،"أهمية الحوكمة في تحقيق المساواة في التعليم"،منشورات اليونسكو ، باريس ، فرنسا.

ب) المصادر الاجنبية

PERIODICAL
? , world bank "where has all the education gone"1 – Pritchett, Lant.(2001) . economic Review, 15, No. 3, pp (367- 391).
A50 -year :Economics of Education "2 – Psacharopoulos, G.(2008). pp.(1-42) .. , Athens University"Anniversary Recap

www.oxbridge.com